# اقتصاد

## فوق الطاولة

### في الطريق إلى العراق

**علي هاشم**

لا تحتاج السوق العراقية إلى اكتشاف أهميتها. حكومتنا تعلم ذلك وعكسته لهفتها البادية حيال زيارة وفد رجال أعمالها للمشاركة في معرض «التصدير وتقنياته» بدمشق.
تحقق السوق الشقيقة منفذاً رحباً لتفكيك المعضلات الراهنة لاقتصادنا الوطني، إذ إن تجارتنا البينية مع هذا البلد الجار ناهزت ٥ مليارات دولار ما قبل الحرب، وهذه تكافئ تماماً مجمل ميزاننا التجاري في ٢٠١٥، وتبعاً لذلك، فقد يكون لتلك السوق القدرة النظرية على تلطيف كامل انكساره الحالي ووضع حد نهائي لسلسلة الخلل النقدي بما يكفل تحصين الحكومة ومواطنيها من خيارات مؤلمة جراء طارئ ما.
وعلى المقلب العراقي، سيكون لإعادة إحياء خطوط التجارة والترانزيت، مع وعبر سورية، المساعدة في ضبط ما يعانيه الاقتصاد الشقيق من تضخم متصاعد دفع أمامه أفكارا من قبيل «حذف الأصفار» النقدية، فالمنتجات السورية الرخيصة، والتكاليف المنخفضة للمشحون عبر موانئنا، يمكنهما تقليص قسط من التضخم المحمول على ظهور المستوردات العراقية.
الفرصة المواتية لكلا الاقتصادين الجارين بادية للعيان عبر إعادة إحياء تجارتهما البرية البينية، وهي أكثر إلحاحاً للجانب السوري لما تبشر به من نهاية عصر الانكفاء الاقتصادي الدفاعي، نحو فعل إنقاذه، وهذا أمر دونه تحديان اثنان: طريق تجاري آمن، وسلع تصديرية كافية.
رئيس مجلس الوزراء وعد بتذليل التحدي الأول بالعمل على إعادة فتح معبر «التنف» الحدودي، ولربما استند في تصوراته للحل الممكن إلى «آلية المتعهدين» التي استخدمت سابقاً في توريد الأقماح من المناطق الساخنة، أو تراه يتطلع إلى عملية عسكرية لفتح جسر برّي آمن ومن ثم دعمه بوحدات ترفيق مسلحة سورية وعراقية، وقد يصل الأمر إلى ترفيق جوي لقوافل الترانزيت أو غير ذلك من الحلول الممكنة..
وفي كل الأحوال، فذلك يتطلب من حكومتي البلدين ابتداع صيغة لتذليل العقبة الداعشية التي ابتكرتها اليد الأميركية لفصل الجغرافيا الاقتصادية الممتدة بين المتوسط والعراق، لاستبدالها بأخرى متصالبة تمتد من الخليج نحو تركيا.
التحدي الآخر سوري محض، فعاجلاً ما ستجد الحكومة نفسها أمام تحد كبير لضمان وتائر إنتاج عالية في المنشآت القائمة، أقله كان تنفيذاً لشعاراتها التصديرية الباهتة التي طالما أنفقت حبال حناجرها في ترددادها، قبل أن تكشف لنا حلب مؤخراً بأن مطلب توفير حوامل الطاقة لمنشآتها وما نجم عنه من تدني القدرة التشغيلية والإنتاجية لمناطقها الصناعية، بات تراثاً سورياً ممتازاً واظبت الحكومات المتتالية على المحافظة عليه بأهدابها!

### مشروع مرسوم لتسوية قروض الصناعيين المتعثرة على طاولة الحكومة

# وزير المالية لـ«الوطن»: إقراض الصناعيين المتعثرين يتم وفق آلية مدروسة
# وزير الصناعة: السماح للصناعيين باستيراد مستلزماتهم من الوقود ممكن

**محمد راكان مصطفى**

أنهى المصرف الصناعي مسودة مشروع مرسوم خاص بجدولة القروض المتعثرة، يتميز بالتركيز على معالجة قروض الصناعيين المتعثرين. وقد تم إعداده بتوجيه من وزير المالية، وبناءً على موافقة رئاسة مجلس الوزراء على اقتراح مقدم من وزارة الصناعة بهدف حل مشكلة قروض الصناعيين المتعثرة.
وأبرز ما جاء في مشروع المرسوم المنجز (اطلعت عليه «الوطن») أن تتم جدولة كامل مبلغ الدين من دون فوائد، أي تتم الجدولة لكامل مبلغ القرض مضافاً إليه الفوائد والغرامات التأخيرية، ولكن من دون وضع فوائد إضافية على المبلغ بعد الجدولة.
وحددت مسودة المرسوم مدة الجدولة بمدة عشر سنوات، إضافة إلى أن إحدى المواد أجازت قابلية تجديد الجدولة لعشر سنوات أخرى في حال تعثر المقترض عن السداد.
وبالنسبة لدفعة حسن النية لم يتم تحديد دفعة حسن النية بنسبة ثابتة وترك الأمر للمصرف لتحديد النسبة التي تم تحديدها بين ٥ إلى ١٠ بالمئة. الأمر الذي اعتبره مسؤول مصرفي غير مقبول وأنه كان من الأفضل تحديد دفعة حسن النية بدقة لجميع عمليات الجدولة، مشيراً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن مشروع المرسوم لم يتعرض إلى موضوع الضمانات والتأكد من مصيرها سواءً لا تزال موجودة أم لا.
كما أجاز مشروع المرسوم للمصارف أن تقوم بمنح قروض جديدة للصناعيين المتعثرين الذين أجروا عملية الجدولة، ليتاح لهم إعادة إطلاق العمل في منشآتهم، الأمر الذي يعتبر ضرورة ملحة وخاصة بالنسبة للصناعيين الذين تدمرت منشآتهم بسبب الأزمة بشكل كامل وبحاجة إلى قروض جديدة تمكنهم من العودة إلى العمل بما يتيح لهم تسديد قروضهم، على حين تحفظ البعض على مثل هذا الإجراء.
وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير المالية مأمون حمدان أن مسودة المشروع أصبحت على طاولة الحكومة للنقاش والإقرار. مشيراً إلى وجود عدد من الصكوك التشريعية الأخرى التي تم إعدادها من الوزارة لحل مشكلة الصناعيين، تنفيذاً لتوجه الحكومة وضمن جهودها الموجهة لدعم القطاع الصناعي والعمل على إطلاق عجلة الإنتاج الصناعي، انطلاقا من أهمية القطاع الصناعي ودوره الكبير في دعم الاقتصاد الوطني.
وأوضح حمدان أن مشروع المرسوم الخاص بجدولة القروض المتعثرة تم إعداد مسودته انطلاقاً من القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بجدولة الديون المتعثرة لدى المصارف العامة وجاء نتيجة لجهود اللجان التي تم تشكيلها بالتعاون مع وزارة العدل بوجود مندوبين عن المصارف لوضع التعديلات اللازمة لحل مشكلة القروض المتعثرة.
وعن سماح مسودة المشروع الجديد بإقراض المقترضين المتعثرين أوضح حمدان أن إعادة الإقراض للصناعيين المتعثرين سوف تتم وفق آلية مدروسة ودقيقة، تقوم على دراسة كل حالة على حدة بشكل منفصل من خلال لجان مختصة تشكل لهذا الغرض، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تنطلق من التوجه الحكومي لمساعدة الصناعيين المتعثرين بسبب الأزمة للنهوض بالقطاع الصناعي، مؤكداً أن الحكومة سوف تقوم بما يجب عليها وفق الخطة موضوعة لدعم هذا القطاع، مشيراً إلى أنه في المقابل يترتب على أصحاب الممتلكات القيام بدورهم في عملية إعادة البناء لممتلكاتهم، وللمدن الصناعية بما يضمن إطلاق العملية الإنتاجية.
من جانبه أكد وزير الصناعة أحمد الحمو في تصريح لـ«الوطن» تقديم الحكومة كامل الدعم المطلوب للصناعة في القطاع العام والخاص، مبيناً وجود عدد من مشاريع الصكوك التشريعية التي يتم تحضيرها ووصلت إلى مراحلها الأخيرة تنفيذاً لموافقة رئاسة الحكومة على خطة وزارة الصناعة التي تندرج في إطار الجهد الحكومي لحل مشاكل الصناعيين، في موضوع القروض المتعثرة والضرائب إضافة إلى موضوع تأمين المواد الأولية وتسهيل استيراد المواد اللازمة للصناعة.
وعن الاجتماع الأخير مع مديري المصارف أوضح الحمو أنه جاء لبلورة حل لمشكلة الصناعيين وفق خطوات جادة من رئاسة الحكومة لحل هذه المشكلات.
وبالنسبة للإجراءات التي تم اتخاذها لحل مشكلة الصناعيين في حلب أكد الحمو اهتمام الحكومة بحل المشكلات التي طرحها الصناعيون وخاصة في القطاع الخاص كإعادة تأهيل البنى التحتية وتنظيف الطرقات وغيرها من الخدمات، إضافة إلى بعض الشكاوى التي طرحها الصناعيون التي تحتاج إلى بعض الوقت لمعالجتها. مؤكداً دراستها بجدية من الحكومة ومبيناً أن أهم المشكلات التي تم طرحها هي مشكلة تأمين الوقود التي تم زيادة مخصصاته، كاشفاً عن إمكانية اتخاذ قرار بإعادة السماح للصناعيين باستيراد مستلزماتهم من الطاقة والوقود (مازوت وفيول).

## .. ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها يسأل: ما وضع الصناعيين خارج البلد وعليهم قروض متعثرة؟

**علي محمود سليمان**

بيّن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن الصكوك التشريعية التي يتم العمل عليها حالياً في وزارة المالية جاءت نتيجة المطالبات المتكررة للصناعيين وخاصة في ملف القروض المتعثرة كون القانون /٢٦/ تضمن عدة ثغرات عند تطبيقه عملياً، حيث لم تستفد منه المصارف ولم يستفد منه الصناعيون أصحاب القروض المتعثرة، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن غرفة الصناعة بعد عقد عدة لقاءات مع الصناعيين ودراسة كافة مشاكلهم تقدمت باقتراح لتعديل القانون، والمطالبة بإصدار قانون جديد يقدم الفائدة لجميع الأطراف من مصارف والصناعيين وضرورة إعادة تنظيم المحاكم المصرفية.
لافتاً إلى أن الصناعي يقع عليه منع المغادرة بمجرد رفع المصرف عليه دعوى في القضاء، وهنا طرح السؤال حول وضع الصناعيين المتواجدين خارج البلد وعليهم قروض متعثرة ويخشون من العودة للبلد ويطبق عليهم قرار منع المغادرة ولذلك يجب إيجاد حل لهم ليتمكنوا من العودة والشعور بالأمان لتشغيل معاملهم المتوقفة والمدمرة وإعادة تأهيلها.
مضيفاً بأن هناك أموراً أخرى يجب دراستها ضمن القانون تتعلق بالمزايا وخاصة في موضوع الإعفاءات من بعض الفوائد والضرائب وموضوع جدولة القروض وخاصة فيما يتعلق بدفعة حسن النية وذلك قبل صدور القانون الجديد، مشيراً إلى هذه المشاكل والأفكار تم طرحها سابقاً أمام مجلس الوزراء وتمت متابعتها من قبل رئيس الحكومة ووضع الاقتراحات وملاحظة كافة الأخطاء والعثرات في القانون الحالي، متوقعاً صدور قانون جديد أكثر إنصافاً لملف القروض المتعثرة والضرائب ويعالج كافة مشاكل الصناعيين ويساهم بتقديم التسهيلات لدعم الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية.
مبيناً قيام الوزارة بالعمل على إعداد صكوك تشريعية في قطاع التأمين والجمارك والمصارف والضرائب وفق التوجه الحكومي في دعم القطاع الصناعي من شأنها أن تدعم المنشآت الصناعية الموجودة، والمساعدة على إعادة إطلاق عجلة الإنتاج في المنشآت الصناعية الواقعة في المناطق الصناعية التي تم تحريرها.

### ١٢٠ مليون ليرة تداولات الأسهم والمؤشر يسجل أعلى مستوى منذ تأسيس السوق

# مدير البورصة لـ«الوطن»: التحسن مرتبط باستقرار سعر الصرف وتراجع المضاربات

**الوطن**

تجاوزت قيمة التداولات في بورصة دمشق مبلغ ١٢٠ مليون ليرة سورية خلال الأسبوع الماضي، بحجم تداول أكثر من ٦٤٠ ألف سهم موزعة على ٤٣٣ صفقة من خلال عقد ٤ جلسات تداول، حيث ارتفع مؤشر السوق إلى ١٨٤٠ نقطة.
وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن السبب الرئيسي في تحسن قيم وحجوم المؤشر هو شعور المستثمرين باستقرار الوضع الاقتصادي في سورية الذي انعكس بدوره في استقرار سعر الصرف ما شجع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى عوضاً عن المضاربة على سعر الصرف التي تراجعت بشكل كبير، ويأتي الاستثمار في سوق دمشق في مقدمة هذه الاستثمارات نظراً لما يتمتع به الاستثمار في السوق من قدرة عالية على التسهيلات عندما يرغب المستثمر في ذلك.
ولفت قاسم إلى أن التداولات تعتبر ممتازة، كما أنه لأول مرة منذ إطلاق السوق يصل المؤشر إلى ١٨٤٠ نقطة، ما أدى لزيادة بنسبة ٣١٪ عن الأسبوع الأول للشهر الحالي، مشيراً إلى وجود أسباب أخرى للتحسن ترتبط بتوقعات المستثمرين لنتائج إيجابية للشركات التي يتم تداول أسهمها ما يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم هذه الشركات ما انعكس ارتفاعاً على أسعار الأسهم للشركات المدرجة وخاصة في قطاع المصارف، وبالتالي نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر وارتفاع قيم وحجوم التداولات مقارنة مع الأسابيع الماضية، مضيفاً وجود سبب آخر يتعلق بأنه ورغم كل هذه الارتفاعات فإن القيم السوقية للأسهم المدرجة في سوق دمشق ما زالت أقل من القيم الدفترية لهذه الأسهم وهو أمر إيجابي بالنسبة للمستثمرين يعني بالنسبة لهم أن فرص الشراء ما زالت مغرية وسوف تحقق لهم الأرباح في المستقبل، موضحاً بأنه في حال تراجع المؤشر سيكون ذلك نتيجة تحقيق الأرباح كون المستثمر اشترى عندما كان المؤشر منخفضاً وعند ارتفاعه يقوم المستثمر بالبيع لتحقيق الأرباح ومن ثم يمكن أن يتراجع المؤشر في الفترات القادمة ولكن لأيام معدودة، ومن ثم يعاود الارتفاع مجدداً.
وفي ملف الإدراج أوضح مدير بورصة دمشق أنهم بانتظار موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات على مذكرة التفاهم التي أعدت بالتفاهم بين سوق دمشق للأوراق المالية وشركة سيريتل للاتصالات كون التوقيع سيتم بشكل ثلاثي من الجهات الثلاث وذلك بعد إرسال صيغة التفاهم إلى الهيئة الناظمة ومن بعد ذلك تبدأ عملية الإدراج.

### بعد توقف خمس سنوات.. الحكومة تعقد اجتماعاً للمجلس الأعلى للاستثمار

# خميس: خريطة استثمارية للعام والخاص وتطوير آليات العمل في القطاع

**الوطن**

عقدت الحكومة أمس اجتماعاً للمجلس الأعلى للاستثمار بعد توقف اجتماعاته لأكثر من خمس سنوات، وذلك بهدف إجراء مراجعة شاملة لواقع قطاع الاستثمار والتشريعات والقوانين الناظمة لهذا القطاع وحصر المسؤوليات من خلال توسيع صلاحيات المجلس الأعلى للاستثمار وتطوير البيئة التشريعية الخاصة بالاستثمار لوضع هذا القطاع على الطريق الصحيح.
وخلال الاجتماع أكد رئيس مجلس الوزراء أن العملية الاستثمارية بكل مكوناتها تمثل أولوية في عمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في العملية الإنتاجية وتحسين معدلات التنمية، مبيناً ضرورة وضع خريطة استثمارية للقطاعين العام والخاص وتطوير آليات العمل بما يضمن تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع العملية الاستثمارية. ولافتاً إلى أن ظروف الحرب الإرهابية على سورية ساهمت بإعاقة العملية الاستثمارية خلال الفترة الماضية. مؤكداً ضرورة وجود مرجعية واحدة للاستثمار وحصر المسؤوليات بشكل محدد واتخاذ قرارات استثنائية تتماشى مع الظروف الحالية وإعادة هيكلة المنظومة القائمة على الاستثمار.
ونوه خميس بضرورة أن تشمل عملية التطوير تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على إقامة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات، بما يحقق جدوى اقتصادية وتقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بهذا القطاع الحيوي المهم وتذليل العقبات أمام الاستثمار الداخلي والخارجي والتشاركية مع القطاع الخاص.
وأوضح أن اجتماعات المجلس الأعلى للاستثمار ستكون دورية للوقوف على مجمل المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات للمستثمرين واتخاذ القرارات اللازمة للمضي في العملية الاستثمارية وفق رؤية جديدة ووضع آلية تنفيذية تتماشى مع الواقع الحالي.
واتخذ المجلس عدداً من التوصيات تتضمن تعديل قانون الاستثمار وتطوير هيكلية القطاع الاقتصادي من خلال المجلس الأعلى للتخطيط واتخاذ خطوات وإجراءات سريعة خاصة بالمجلس الأعلى للاستثمار ريثما يتم تعديل قانون الاستثمار ليكون المظلة الأهم للعملية الاستثمارية.
وناقش المجتمعون تطوير آلية عمل المجلس الأعلى للاستثمار وتوسيع صلاحياته ليكون الموجه الرئيسي والمراقب والمشرف على العملية الاستثمارية وتطوير عمل الهيئة العامة للاستثمار التي تعتبر الذراع التنفيذية للمجلس وإجراءات تتبع السياسات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار وقانونه ووضع آلية تنفيذية متطورة لهذا الملف وحل مشاكل تعثر المشاريع وآليات المنح وشروط الاستثمار.
وناقش المجلس عدداً من المشروعات الاستثمارية المطروحة من هيئة الاستثمار السورية ووزارة السياحة وأحالها إلى الجهات المعنية للرد على تساؤلات أعضاء المجلس وعرضها مرة أخرى ليتم اتخاذ القرارات اللازمة بها.

### أربعة اتحادات اقتصادية تطلب من الحكومة:

# تشجيع إقامة مصارف خاصة ذات رأسمال وطني دون الحاجة إلى شركاء خارجيين

**الوطن**

أعد ممثلو الفعاليات الاقتصادية (اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين) مذكرة اقتصادية، وتم رفعها للحكومة حول تدوير عجلة الإنتاج، تضمنت مجموعة من المقترحات والتوصيات والمطالب لاتخاذ القرارات اللازمة لها من قبل الحكومة والوزارات المعنية.
وطالبت المذكرة بتأمين حواضن من أسواق ومحلات ومشاغل مؤقتة بديلاً عن المحلات المدمرة والاستفادة من العقارات الشاغرة لدى القطاع العام، وذكرت مثالاً على ذلك منطقة الباردة في ريف دمشق، حيث هناك نحو ١٠٠ ألف متر مربع تابع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية غير مستغلة وكذلك معمل إسمنت مشروع دمر القريب على التجمعات السكنية وغير مستغل.
وفي المجال الصناعي دعت المذكرة إلى تسهيل عودة الآلات والمصانع من خارج سورية ومنح موافقات استيراد للآلات ووسائل الإنتاج بغض النظر عن تاريخ الصنع وبلد المنشأ ودون رسوم جمركية والإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة لا تقل عن ٣ سنوات من تاريخ الإنتاج لأي منشأة يتم تأسيسها من جديد والسماح باستيراد جميع المواد الأولية من دون أي قيود من حيث منح الإجازة الاستيراد أو مدتها بحيث تكون الإجازة الواحدة من عدة مصادر وذلك لتسهيل العملية الإنتاجية، وإعطاء الأفضلية للمادة بغض النظر عن المستورد سواء أكان صناعياً أم تاجراً لأن هذه المواد هي مواد أولية للتصنيع والتصدير.
وفي المجال المصرفي اقترحت المذكرة تشجيع إقامة مصارف خاصة ذات رأسمال وطني دون الحاجة إلى شركاء خارجيين ليكون قرار هذه المصارف مستقلاً ووطنياً وبهدف الاعتماد على الرأسمال الوطني بالدرجة الأولى في عملية البناء وتشكيل لجنة تضم ممثلين عن المصارف الخاصة والعامة وممثلين عن اللجنة المشكلة لترميم المنشآت المتضررة تضع آلية واضحة لمنح القروض المدعومة بفوائد رمزية تسمح بإعادة ترميم المنشآت المتضررة وفق جدولين متزامنين بحيث لا يقبض المتضرر الدفعة اللاحقة ما لم يتم إنجاز المرحلة السابقة من الترميم والبدء بتسديد القرض بعد سنة على الأقل من بدء الإنتاج وحل مشاكل القروض المتعثرة بطريقة تمكن المتعثر من إعادة جدولة الدين بطريقة ميسرة وربطها بإعادة عمله بطريقة متزامنة.
وأوصت المذكرة بالسماح لأصحاب الفعاليات الاقتصادية باستلام الحوالات المالية الخارجية والناجمة عن أعمالهم وبيعها لهذه المصارف بسعر القطع في أسواق الدول المجاورة وتسوية أوضاع المقترضين من المصرف المركزي وغيره من المصارف الذين يرغبون بالعودة إلى الوطن.
وعدم حصر نقل الذهب الموسوم والمدفوعة رسومه وضرائبه بين المحافظات عن طريق المطارات فقط وإنما السماح بنقله بكافة وسائل النقل بموجب وثيقة رسمية أصولاً من الجمعيات الحرفية للصاغة والاتحاد العام.
وأوصت على الصعيد الجمركي الاستمرار في منع تخليص البيان المختلط بما يحدّ من عملية التلاعب في البيان الجمركي والحد من التجاوزات غير القانونية التي تحصل من دوريات الضابطة الجمركية على الطرقات وأثناء التحري عن البضائع في المستودعات.
واقترحت توقيع مذكرة واضحة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة لتنظم عمليات هذه الدوريات للالتزام بقواعد مكتوبة توزع على دوريات الضابطة الجمركية لتطبيق القوانين السارية بشفافية وعدل، وإلزام إرفاق قائمة تعبئة مفصلة مع كل بيان جمركي واعتبارها وثيقة من وثائقه الأساسية لتكون هوية موثقة للبيان المستورد بشكل نظامي.
وفي مجال تسهيل إجراءات عمليات التصدير أشارت إلى إمكانية اعتماد سجل تجاري مصدق مطلع كل سنة وإرفاق صورة عنه مرفق في كل بيان جمركي لكل أمانة جمركية وبيان جمركي مخفض لدول الجوار وخاصة لبنان كونه يفرض على البضائع السورية ضريبة (TVA) في الأراضي اللبنانية عملاً بما كان سابقاً والطلب من الملحقين التجاريين في السفارات السورية لإقامة معارض للمنتجات السورية بهذه البلدان برعاية السفارات السورية.
ولفتت إلى أهمية اعتماد نشرة أسعار البضائع التأشيرية رقم ١/٤٧٤ لعام ٢٠١٤ وتعديلاتها وضرورة تحميلها على نظام الاسيكودا لتجنب مخالفات الأسعار، وعدم إلزام المصدرين بالشحن عن طريق الطرود البريدية خاصة أن مؤسسة البريد لا تملك الإمكانات اللازمة لنقل هذه الطرود إلى مقصدها بالإضافة إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه للقيام بهذه المهمة والسبب الرئيسي أن الطرود البريدية تختص بالشحن الشخصي وليس الشحن التجاري.
ودعت المذكرة إلى إلغاء تعهد القطع بشكل نهائي نتيجةً للآثار الجيدة بعد إلغائه في عملية تنشيط التصدير وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي واستقرار سعره النسبي في السوق وإلغاء تنظيم معاملة إعادة تعهد القطع للتخفيف من مصاريف التصدير وإلغاء المؤونة المتوجبة على تنظيم تعهد إعادة القطع أسوة بإجازات الإستيراد وإنهاء المعاملات المتوقفة في مديرية العلاقات الخارجية خاصة تلك المتعلقة ببراءات الذمة ورفع منع السفر وإعادة التأمينات المدفوعة والمتوقفة منذ سنتين وثلاث سنوات وخاصة أن قيمة المبالغ كانت موضوعة بالليرة السورية ومع التغير الكبير بسعر الصرف فقدت هذه المبالغ قيمتها مما حمل المصدر أعباء هو بغنى عنها. وضرورة رفع قيمة بيان صحبة المسافر إلى مبلغ ٥٠٠٠ دولار أميركي حيث إن هذا التصدير غير المنظور هو دعامة كبيرة للتصدير من سورية.

**تنظم عمل الضابطة الجمركية بتوقيع مذكرة واضحة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة**

**إلغاء تعهد القطع بشكل نهائي ورفع منع السفر**